



A quarterly publication of the Association
For The Protection of Industrial Property in
The Arab World (APPIMAF)
Regional Group of the AIPPI

P.O.Box 11-9420 Beirut - Lebanon

العدد ١١١

نشرة فصلية إخبارية تصدر عن جمعية
حماية الملكية الصناعية في العالم العربي
(أبيماف)
الجمعية الإقليمية في الاتحاد الدولي AIPPI

صندوق بريد ١١-٩٤٢٠ بيروت ، لبنان
٢٠٠١ نيسان (أبريل)

مستجدات من العالم العربي

لم تشر بعد. وبحسب الشروط الجديدة، يجب أن يشمل نشر البراءة وصف الاختراع والعناصر الجديدة المطلوب حمايتها بالإضافة إلى الرسوم التوضيحية للاختراع. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير إلى زيادة رسوم نشر البراءة في المستقبل القريب. ■

تونس

صدور قانون لحماية الدوائر المتكاملة وأخر للرسوم والنماذج الصناعية

أصدرت الحكومة التونسية بتاريخ السادس من شباط (فبراير) ٢٠٠١، قانوناً يحمل الرقم ٢٠ لعام ٢٠٠١ تحمي بموجبه الدوائر المتكاملة. وقد حدد القانون الجديد مدة حماية الدوائر المتكاملة بعشرين سنوات وشرح المترتبات القانونية للاستعمال غير المشروع.

في الوقت نفسه أصدرت الحكومة القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠١ لحماية الرسوم والنماذج الصناعية أدخلت فيه تعديلات على القانون القديم حيث جعلت أحکامه أكثر تماشياً واتفاقية الترييس. من جهة

سوريا

إصدار قانون حماية حق النشر والتأليف

أصدر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ٢٠٠١ القانون رقم ٢٠٠١ لعام ٢٠٠١ المتعلق بحماية حقوق المؤلف على أن يعمل بهذا القانون الأول من نوعه في البلاد من تاريخ صدوره. وتتمتع بالحماية، وفق الأحكام المنصوصة فيه، جميع المصنفات الأدبية والفنية والعلمية، على أن تشمل هذه الحماية بصفة خاصة مصنفات برامج الحاسوب بما في ذلك وثائق تصمييمها ومجموعات البيانات العائدة لها. ■

المملكة الأردنية الهاشمية

شروط جديدة لنشر البراءات

أدخل مكتب حماية براءات الاختراع في الأردن مؤخراً تدابير جديدة لنشر البراءات في الصحف المحلية، مع العلم أن اللوائح التنفيذية لقانون البراءات الأردني الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩

دليل العدد

□ مستجدات من العالم العربي
- سوريا	١
- المملكة الأردنية الهاشمية	١
- تونس	١
- السودان	٢
- سلطنة عمان	٢
- اليمن	٣
- المملكة العربية السعودية	٤
- الكويت	٤

الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠، مرسوماً سلطانياً تحت رقم ٩٢/٢٠٠٠ صدق بموجبه قانون حماية الأصناف النباتية على أن يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية رقم ٦٨١ لشهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠. وألغى المرسوم كل ما يخالف القانون أو يتعارض مع أحکامه، وأعز بالتألي إلى وزير الزراعة والثروة السمكية بإصدار اللوائح والقرارات التنفيذية العائد له. وحدد القانون الجديد ولائحته التنفيذية مدة حماية جميع الأصناف النباتية بعشرين سنة ميلادية تبدأ من اليوم التالي لنح الحق، على أن تستثنى النباتات الشجرية والكرום لتكون بالتالي مدة حمايتها خمساً وعشرين سنة تبدأ من اليوم التالي لنح الحق.

شركة وطنية رائدة تستخدم برامج كومبيوتر غير مشروعة

قام مفتشون تابعون لوزارة التراث الوطني العماني مؤخراً بمداهمة مقر شركة عمانية كبيرة وضبطوا ٦٢ جهاز كومبيوتر شخصي كلها مزودة بنسخ غير مشروعة من برامج الكومبيوتر. جاء تحرك الوزارة بعد أن قام اتحاد منتجي البرامج التجارية (BSA) بالتبليغ عن هذه الشركة، التي تملكها عائلة عمانية معروفة، وتقديم تقارير تثبت أن الشركة تستخدم نسخاً غير مشروعة من برامج الكومبيوتر لأداء أعمالها المختلفة. وضبط في هذه الحملة نسخاً غير مشروعة من برامج شركات Adobe و Lotus و Macromedia و Network و Symantec و AutoDesk و Microsoft و Associates وهي برامج

أخرى صدرت في شهر شباط (فبراير) الماضي اللوائح رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٠١ التي توضح الإجراءات المتبعة في إدخال البيانات في سجل البراءات والرسوم الصناعية. وتقوم الحكومة التونسية حالياً بتعديل وتحديث بعض القوانين الأخرى المتعلقة بحماية الملكية الفكرية لتنماشى واتفاقية الترسيس على أن تدخل حيز التنفيذ قبل نهاية السنة. ■

السودان

الانضمام إلى اتفاقية برن

أودعت السودان في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، لدى المكتب الدولي للمنظمة العالمية لملكية الفكرية (وايبو) قرار انضمها إلى اتفاقية برن لحماية الأدبية. وبذلك تكون اتفاقية برن الصادرة في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٦، المنقحة في باريس في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٧١، والمعدلة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، قد دخلت حيز التنفيذ في السودان في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠. وبالتالي أصبحت السودان عضواً في الاتحاد الدولي لحماية المصنفات الأدبية والفنية الذي يعرف باسم اتحاد برن والذي تم تأسيسه بموجب اتفاقية برن. ■

سلطنة عمان

صدور قانون حماية الأصناف النباتية

أصدر صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بتاريخ الثامن من تشرين

التمويل والتجارة. وسوف يحال مشروع القانون هذا إلى مجلس النواب لمراجعته وإقراره في مهلة أدناها الشهرين وأقصاها الأشهر الستة القادمة.

إنشاء مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية

في إطار استعداد اليمن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (٢٣٩) لسنة ١٩٩٨، يقضي بإنشاء مكتب تابع لوزارة التموين والتجارة مهمته الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية ويشكل همزة وصل بين الحكومة اليمنية والمنظمة في كل ما يستجد من تطورات تجارية. أهم الإنجازات التي حققها المكتب منذ إنشائه حتى اليوم (أ) ترجمة اتفاقيات المنظمة إلى اللغة العربية وتوزيعها على جميع أعضاء اللجنة الوطنية والجهات المعنية بهذا الموضوع، (ب) الاستفادة من تجارب البلدان العربية في عملية الإعداد والتفاوض والانضمام إلى المنظمة، (ج) الاتصال بمنظمات إقليمية ودولية ودول مانحة لطلب المساعدة الفنية في عملية الإعداد والانضمام للمنظمة. في هذا الصدد، لقد تم استقدام خبير من الاسكوا (ESCWA) متخصص في موضوع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك استقبال بعثة خبراء من المفوضية الأوروبية لإجراء دراسة عن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية واقتراح الإجراءات من أجل هذا الغرض. وتوصل المكتب إلى مذكرة أولية مع «الاونكتاد» (UNCTAD) حول المساعدة الفنية التي تتطلبها عملية

تستخدمها الشركة في تعاملاتها اليومية. وقد تقرير المفتشين إلى النيابة العامة من أجل رفع دعوى جنائية على الشركة المعنية، حيث تواجه الآن الملاحقة القضائية، التي تشمل بموجب القانون العماني السجن مدة سنتين وغرامة مقدارها ٢٠٠٠ ريال عماني.

لقد وجه الاتحاد الإنذار تلو الإنذار للشركات المخالفة قبل أن يبلغ عنها السلطات المعنية. وعلق مدير الاتحاد أن السلطات العمانية تطبق قانون حماية الملكية الفكرية على الجميع ولا تفرق بين شركة صغيرة وكبيرة. وفي هذا الإطار فقد دعت الدولة جميع الشركات في سلطنة عمان إلى البدء فوراً بالتحقق من شرعية كل برامج الكمبيوتر التي تستخدمها في عملها. وفي حال لم تتوقف تلك الشركات عن استغلال برامج الكمبيوتر غير المشروعة ستواجه مخاطر المداهنة ومصادرة المنتجات المقلدة والملاحقة القضائية. ■

اليمن

قانون الأسماء التجارية

قد يتطلب انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية تعديل بعض القوانين المعتمدة حالياً كما سيتطلب إدخال قوانين جديدة بغية جعل تشريعات البلاد تتلاءم ومتطلبات اتفاقية التريبيس. في هذا الصدد، أقر مجلس الوزراء العماني مؤخراً مشروع قانون الأسماء التجارية الذي كانت قد أحالته إليه في حينه وزارة

الكويت

حملة مداهمة تسفر عن ضبط ثمانى شركات كويتية

مع استمرار تجاهل شركات الكمبيوتر الكويتية لمشكلة القرصنة الفكرية، أقيمت مؤخرًا لدى النيابة العامة في الكويت دعوى ضد ثمانى شركات توزيع كومبيوتر لخالفتها القانون. جاءت هذه الدعوى بعد سلسلة من المداهمات قام بها مفتشون من وزارة الإعلام الكويتية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي لمكافحة ظاهرة القرصنة التي غزت البلاد مؤخرًا وتعد هذه السلسلة من المداهمات الأكبر من نوعها في منطقة الخليج حيث جرى فيها ضبط الشركات الثمانية وتقع جميعها في منطقة حولي الكويتية. وقام المسؤولون عن تطبيق القانون في وزارة الإعلام بالمداهمات كلها في عملية واحدة استغرقت ثلاث ساعات، فتشوا خلالها خمسة مراكز تجارية تضم الكثير من محلات الكمبيوتر وضبطوا عدداً من البرامج وأجهزة الكمبيوتر.

وقد جاءت العملية لتأكيد مرة أخرى التزام السلطات الكويتية المطلق تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية في الكويت. وأدركت الشركات المخالفة مرة أخرى أن التعدي على قوانين حماية الملكية الفكرية لم يعد بالأمر المقبول، وهو يؤدي إلى غرامات مالية وعقوبات أخرى. ■

الانضمام للمنظمة وأقيمت ندوة حول هذا الموضوع في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠. واتفق المكتب مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية على عقد ندوة وطنية حول حقوق الملكية الفكرية والاتفاقات المتعلقة بها ومتطلبات تطبيقها في اليمن. أما مشاريع المكتب المستقبلية فتشمل إعداد الترتيبات اللازمة لإنجاح زيارة ممثل وزير الصناعة والتجارة بسلطنة عمان ونائب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة التجارة العالمية إلى اليمن. ■

المملكة العربية السعودية

مشروع قانون لحماية الرسوم والنماذج الصناعية

بحسب مصادر موثوقة فقد جرى إصدار مشروع قانون لحماية الرسوم والنماذج الصناعية في المملكة ومن المنتظر أن يتم إقراره والمصادقة عليه من قبل الجهات المعنية في البلد وأن يصبح ساري المفعول فور نشره في الجريدة الرسمية. من الجدير بالذكر هنا، أنه بهذا القانون تكتمل قوانين حماية الملكية الفكرية في المملكة السعودية التي افتقرت حتى الآن إلى قانون لحماية الرسوم والنماذج الصناعية حيث اقتصرت حمايتها على نشر إعلانات تحذيرية في الجريدة الرسمية. ■

ترحب جمعية حماية الملكية الصناعية في العالم العربي بكل الأخبار والتطورات المتعلقة بموضوع حماية الملكية الفكرية، وتدعى جميع الأعضاء إلى المساعدة الفعالة في إعداد نشرتها الفصلية وذلك بإرسال تقاريرهم حول دراسات معينة أو مراسم رسّمية أو قرارات محاكم متصلة بموضوع الملكية الفكرية في بلادهم إلى سكرتاريا الجمعية على العنوان التالي:

جمعية «أبيماف»

الأمانة العامة

ص.ب.: ١١-٩٤٢٠

بيروت - لبنان